

﴿ مناظرة بين مقلد وصاحب حجة ﴾ تابع وينبع

(٢٧) واحتجوا لقولهم في استحباب مساوقة الامام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
« انما جعل الامام ليؤتم به » قالوا والاثمام به يقتضي ان يفعل مثل فعله سواء ثم خالفوا
الحديث فيما دل عليه فان فيه « فاذا كبر فكبر واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله
من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون »

(٢٨) واحتجوا على ان الفائحة لاتبين في الصلاة بحديث المسي في حالته حيث
قال له « اقرأ ما تيسر منك من القرآن » وخالفوه فيما دل عليه صريحاً في قوله « ثم
اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً »
وقوله « ارجع فصل فانك لم فصل » فقالوا من ترك الطمأنينة فقد صلى وليس الامر
بها فرضاً لازماً مع ان الامر بها وبالقرائة سواء في الحديث

(٢٩) واحتجوا على اسقاط جاسة الاستراحة بحديث أبي حميد حيث لم يذكر ما
فيه وخالفوه في نفس مادل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .

(٣٠) واحتجوا على اسقاط فرض الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والسلام في الصلاة بحديث ابن مسعود « فاذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك » ثم خالفوه
في نفس مادل عليه فقالوا صلاته تامة قال ذلك اولم يقه .

(٣١) واحتجوا على جواز الكلام والامام على المنبر يوم الجمعة بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم للداخل « أصليت يا فلان قبل ان تجلس » قال لا قال « قم فاركع ركعتين »
وخالفوه في نفس مادل عليه فقالوا من دخل والامام يخطب جالس ولم يصل .

(٣٢) واحتجوا على كراهية رفع اليدين في الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله
وسلم « ما بالهم رافعي ايديهم كأنها اذناب خيل شمس » ثم خالفوه في نفس مادل عليه
فان فيه « انما يكفي أحدكم ان يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة
الله » فقالوا لا يحتاج الى ذلك ويكفيه غيره من كل منافع الصلاة

(٣٣) واحتجوا في استخلاف الامام اذا أحدث بحبر الصحيح ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم خرج وأبو بكر يهني بالناس فناخر أبو بكر وقدم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فصل بالناس ثم خالفوه في نفس مادل عليه فقالوا من فصل مثل

ذلك بطلت صلاته وأبطلوا صلاة من فعل مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر ومن حضر من الصحابة فاحتجوا بالحديث فيما لم يدل عليه وأبطلوا العمل به في نفس مادل عليه .

(٣٤) واحتجوا لقولهم ان الامام اذا صلى جالساً لمرض صلى المأمومون خلفه قياماً بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج فوجد أبا بكر يصلي بالناس قائماً فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس وصلى بالناس وتأخر أبو بكر ثم خالفوا الحديث في نفس مادل عليه وقالوا ان تأخر الامام لغير حدث وتقدم الآخر بطلت صلاة الامامين وصلاة جميع المأمومين .

(٣٥) واحتجوا على بطلان صوم من أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً بقوله صلى الله عليه وآله وسيد « ان بالألأ يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ثم خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الاذان للفجر بالليل لاني رمضان ولا في غيره ثم خالفوه من وجه آخر فان في نفس الحديث « وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت » وعندهم من اكل في ذلك الوقت بطل صومه (٣٦) واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها » وخالفوا الحديث نفسه وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبوا .

(٣٧) واحتجوا على شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر انه نذر في الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوفي بنذره وهم لا يقولون بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا ينفذ ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام

(٣٨) واحتجوا على الرد بحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها التي لا عنت عليه ولم يقولوا بالحديث في حيازتها مال لقيطها وقد قال به عمر ابن الخطاب و اسحاق بن راهويه وهو الصواب

(٣٩) واحتجوا في توريث ذوي الارحام بالخبر الذي فيه « التمسوا له وارثاً او ذارحم . فلم يجدوا فقتل » أعطوه الكبير (١) من خزانة « فلم يقولوا به في ان من لا وارث

(١) اكبر القوم بضم فسكون اكبرهم واقدمهم في النسب واكبرهم

له يعطى ماله الكبر من قبيلته ،

(٤٠) واحتجوا في منع القاتل ميراث المقتول بنجر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لا يرث قاتل ولا يقتل مؤمن بكافر » فقالوا بأول الحديث دون آخره .

(٤١) واحتجوا على جواز التيمم في الحضر مع وجود الماء للجنازة إذا خاف فوتها بحديث أبي جهيم بن الحرث في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام ثم خالفوه فيما دل عليه في موضعين أحدهما أنه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه والثاني أنهم لم يكرهوا رد السلام للمحدث ولم يستحبوا التيمم لرد السلام

(٤٢) واحتجوا في جواز الاقتصار في الاستجاء على حجرتين بحديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب لحاجته وقال له النبي بأحجار فأناه بحجرتين وروثة فأخذ الحجرتين والتي الروثة وقال « هذه ركس » ثم خالفوه فيما هو نص فيه فأجزوا الاستجمار بالروث واستدلوا به على ما لا يدل عليه من الاكتفاء بحجرتين .

(٤٣) واحتجوا على أن من المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاملاً إمامة بنت الماص بن الربيع إذا قام حمله أو إذا ركع أو سجد وضعت يدها من صلى كذا بطلت صلاته وصلاة من أتم به قال بعض أهل العلم ومن العجب إبطال هذه الصلاة وتصحيحهم الصلاة بقراءة مدها متان بالفارسية ثم ركع قدر نفس ثم رفع قدر حد السيف أو لا يرفع بل ينحرك كما هو ساجداً ولا يضع على الأرض يديه ولا رجله وإن أمكن أن لا يضع ركبتيه صح ذلك ولا جبهته بل يكفيه وضع رأسه كقدر نفس واحد ثم يجلس مقدار التشهد ثم فعل فلما ينا في الصلاة من فساء أو ضراط أو ضحك أو نحو ذلك .

(٤٤) واحتجوا على تحريم وطء المسبية والمماوكة قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرئ بجحضة » ثم خالفوا صريحه فقالوا إن اعتقها وزوجها وقد وطئها البارحة حل للزوج إن يطأها الليلة .

(٤٥) واحتجوا في ثبوت الحضانة للمخالة بنجر بنت حزة وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها لحالتها ثم خالفوه فقالوا لو تزوجت الحائلة بغير محرم لبنت فإن معها سقطت حضانتها .

(٤٦) واحتجوا على المنع من التفريق بين الأخوين بحديث علي في نسيه عن

- التفريق بينهما ثم خالفوه فقالوا لا يرد المبيع اذا وقع كذلك وفي الحديث الاصر برده.
- (٤٧) واحتجوا على جريان القصاص بين المسلم والذي يجبر روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقاد يهوديا من مسلم لطمه ثم خالفوه فقالوا الاقود في اللطمة والضربة لابين مسلمين ولا بين مسلم وكافر.
- (٤٨) واحتجوا على انه لا قصاص بين العبد وسيدته بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لطم عبده فهو حره ثم خالفوه فقالوا لا يعتق بذلك.
- (٤٩) واحتجوا أيضا بالحديث الذي فيه « من مثل بعبده عتق عليه » فقالوا لم يوجب عليه القود ثم قالوا لا يعتق عليه.
- (٥٠) واحتجوا بحديث عمرو بن شبيب « في العين نصف الدية » ثم خالفوه في عدة مواضع منها قوله: وفي العين القائمة السادة لموضعها ثلث الدية: ومنها قوله: في السن السوداء ثلث الدية.
- (٥١) واحتجوا على جواز تفضيل بعض الاولاد على بعض بحديث التيمان ابن بشير وفيه « أشهد على هذا غيري » ثم خالفوه صريحا فان في الحديث نفسه « ان هذا لا يصحح » وفي لفظ « أني لأشهد على جور » فقالوا بل هذا يصحح وليس بجور ولكل احد ان يشهد عليه.
- (٥٢) واحتجوا على ان النجاسة تزول بغير الماء من المائعات بحديث « اذا وطأ أحدكم الاذى بنطيه فان التراب لهما طهور » ثم خالفوه فقالوا لو وطأ المذرة بخفيه لم يطهرها التراب.
- (٥٣) واحتجوا على جواز المسح على الخبيرة بحديث صاحب الشجة ثم خالفوه صريحا فقالوا لا يجمع بين الماء والتراب بل اما ان يقتصر على غسل الصحيح ان كان أكثر ولا يقيم وأما ان يقتصر على التيمم ان كان الجرح أكثر ولا يغسل الصحيح.
- (٥٤) واحتجوا على جواز تولية امرأه أو حكام أو متولين مرتين واحدا بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أميركم زيد فان قتل فبديله بن رواحة فان قتل فجعفر » ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا لا يصح تطبيق الولاية بالشرط ونحن نشهد بانه ان هذه الولاية أصح ولا ية على وجه الارض وانها أصح من كل ولايتهم من اولها الى آخرها

(٥٥) واحتجوا على تضمين المتلف ما تلفه ويملك هو ما تلفه بحديث القصة التي كسرتها إحدى أمهات المؤمنين فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحب القصة نظيرها ثم خالفوه جباراً فقالوا إنما يضمن بالدرهم والدنانير ولا يضمن بالمثل. (٥٦) واحتجوا على ذلك أيضاً بخبر الشاة التي ذبحت بغير إذن صاحبها وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يردّها على صاحبها ثم خالفوه صريحاً فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يملكها الذابح بل أصرابطامها الاسارى .

(٥٧) واحتجوا في سقوط القطع بسرقة الفواكه وما يسرع اليه الفساد بخبر « لا قطع في ثمر ولو كثر » ثم خالفوا الحديث نفسه في عدة مواضع احدها ان فيه « فاذا آواه الى الجرين ففيه القطع » وعندهم لا قطع فيه آواه الى الجرين أو لم يؤوه. الثاني انه قال « اذا بلغ ثمن المجن » وفي الصحيح ان ثمن المجن كان ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا القدر. الثالث انهم قالوا ليس الجرين حرزاً فلو سرق منه ثمر اياً ما ولم يكن هناك حافظ لم يقطع

باب التبرع بالعلم

درس عام في التعاليم الاسلامي

او خطاب القاه الاستاذ الامام في تونس على ملا عظيم من الامة والفضلاء وحسنه جريده الحاضرة التونسية القراء ونحن نقول عنها كما نقل الزوايد والبركات مع شي من فاصح نقل الامة ان بعض اخواننا الذين عرفناهم في تونس قد طابوا من الفقير ساهراً ومجاورة وربما كان ذلك اصطلاحاً عندهم ثم قوا درساً فسألني بعضهم عن ذلك فقلت نعم هو درس ولكن لا تظنوا انه درس في تحقيق مسألة عامة فان تنسك من جهة العلماء من نترف بفضلهم فمن أراد تحقيق مسألة عامة فابراجهم أما هذا الفقير فرجل سألح قصدت هذه الدبار للتعرف ببعض السامعين والنظر في أحوالهم وأمور دينهم من حيث العلم والتعلم ولذلك لما أحبت طابهم في افراء الدرس ما قصدت اقراء درس حقيقي ولكن التكلم فيما يحتاج تفكري من أصراً التعليم والعم والاعراب عما في ضميري مما